**تجربة مملكة البحرين في المصالحة الوطنية**

ورقة عمل للمشاركة في الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية

الرباط – المملكة المغربية

17 و18 يناير 2019م

إعداد:

محسن علي الغريري

باحث قانوني – إدارة البحوث والدراسات

مجلس الشورى – مملكة البحرين

ديسمبر 2018م

**أصحاب المعالي والسعادة**

**الحضور الكريم**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

بادئ ذي بدء يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى المملكة المغربية الشقيقة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والوفادة التي حظينا بها منذ وصولنا إلى هذا البلد الشقيق، كما أتقدم كذلك بالشكر والتقدير إلى منظمي لقاءنا هذا، لما له من أهمية كبيرة في تبادل الخبرات والتجارب في مجال المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والسلام في بلداننا.

إن المصالحة الوطنية تعد مشروعاً يهدف إلى استعادة السلم والأمن في الدولة من جهة، والمحافظة على استقرارها من جهة أخرى، لذا فإنها بحاجة إلى العديد من الآليات والاستراتيجيات والوسائل القصيرة والطويلة المدى، والتي تقع على عاتق منظومة الدولة ومؤسساتها الرسمية والخاصة والأهلية، وصولاً إلى الهدف المبتغى المتمثل في النجاح بتحقيق الاستقرار السياسي.

ونظراً لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد، وكذلك مسببات الأزمات فيها، فإن من الصعوبة تحديد طريقة واحدة مثلى تضمن نجاح المصالحة الوطنية في جميع الدول، بل يجب الاستفادة من التجارب والخبرات المختلفة، والانطلاق منها نحو إيجاد الحلول التي تتناسب مع الظروف والمعطيات المساهمة في تحقيق الاستقرار.

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن نشارك اليوم معكم في تقديم تجربة مملكة البحرين في المصالحة الوطنية بهدف تعميم تجربة ناجحة أدت إلى عودة الوضع الطبيعي للاستقرار السياسي والاجتماعي بعد أحداث مؤسفة خلال شهري فبراير ومارس من عام 2011م.

وسعياً لحل هذه الأزمة في البحرين والوقوف عليها من كافة الجوانب، فقد دعا جلالة الملك السلطتين التنفيذية والتشريعية والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لحوار التوافق الوطني كنقلة نوعية في مسيرة مملكة البحرين.

ولقد جاءت هذه الدعوة بهدف دفع عجلة الإصلاح لمزيد من التطوير في كافة المجالات، وتحقيق آمال شعب البحرين الكريم في السلم والعدالة والتنمية والتقدم في مملكتنا الغالية، وتحقيقاً للإرادة الملكية في المضي بالمسيرة الوطنية المباركة والدفع بعجلتها للأمام، حيث يعتبر حوار التوافق الوطني مخرجاً للأزمة ومعالجاً لآثارها ومعززاً للوحدة الوطنية في الساحة البحرينية، وذلك باشتماله لمختلف الجمعيات والمؤسسات التي تمثل أطياف المجتمع.

ولقد كان للسلطة التشريعية في مملكة البحرين دوراً قوياً في الدعوة للحوار الوطني ودعمه وتنظيمه من خلال كوادره وخبراته المختلفة، حيث ساهمت في التقريب بين وجهات النظر للخروج بمرئيات وقواسم مشتركة لدفع عملية الإصلاح والتطور وتعزيز الجسور القوية للمواطنة، وإظهار وتجسيد الإرادة للعمل الجماعي المشترك، سعياً نحو إيجاد توافق وطني.

كما تلقت مملكة البحرين إشادة دولية واسعة بتشكيل لجنة تقصي الحقائق والتي شُكلت بأمر ملكي، حيث ضمت نخبة من الخبراء الدوليين المشهود لهم بالنزاهة والحيادية.

ويعتبر تشكيل هذه اللجنة خطوة شجاعة وتاريخية ونموذج مثالي لتحقيق المطالب المشروعة للشعوب وإعطاء كل ذي حقٍ حقه، ويُحسب كذلك للبحرين وقيادتها الرشيدة اتخاذها هذه الخطوة التي تترجم النية الخالصة والصادقة تجاه شعب مملكة البحرين الوفي.

وقد خرجت هذه اللجنة بتقرير يتضمن حزمة من التوصيات بادرت الدولة في تنفيذها، ولعل من أبرز الخطوات التي اتخذتها البحرين منذ صدور التقرير ما يلي:

1. صدور المرسوم الملكي بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي باشرت العمل في تنفيذ كافة التوصيات التي تمخض عنها التقرير.
2. صدر عن جلالة الملك مرسوم بقانون بشأن إنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين، والذي يهدف إلى المساعدة في توفير التعويضات الفعالة للمتضررين المنتفعين بأحكامه إعمالاً للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والصادر بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 2005م.
3. إرجاع المفصولين عن العمل في القطاعين العام والخاص بالرغم من مشاركتهم في الإضراب عن العمل والإضرار بالاقتصاد الوطني.
4. محاكمة العسكريين المتورطين في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان.

**أصحاب السعادة.. الحضور الكريم**

وباعتبار مجلس الشورى يعد أحد غرفتي السلطة التشريعية في مملكة البحرين، فقد قام بدوره في هذه المرحلة الهامة من خلال تقديم مقترح بشأن إعداد وثيقة المصالحة الوطنية بعنوان "لأجلك يا بلادي يدك بيدي.. متصالحين.. متحابين.. متماسكين"، حيث وقع عليها أعضاء مجلس الشورى، ورعاها رئيس مجلس الشورى كونه كذلك رئيساً اللجنة الوطنية لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، حيث تضمنت مجموعة من المراحل التنفيذية للتعريف بفكرة وأهداف هذه الوثيقة، وكذلك تعميمها على مؤسسات الدولة وكافة الوزارات والهيئات الحكومية والرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ولقد لاقت هذه الدعوة استجابة كبيرة من مختلف الجهات، حيث سارع الجميع لدعم أهدافها المتمثلة في رأب الصدع وإعادة اللحمة الوطنية، ومساندة تحقيق المصالحة الوطنية التي ينشدها الجميع.

**أصحاب المعالي والسعادة**

**الحضور الكريم**

لا يمكن الحديث عن المصالحة الوطنية وقيم التسامح والحوار دون التطرق إلى دور التعليم والمناهج في غرس هذه القيم والثقافات في نفوس الطلبة، لذا فقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بهذا الموضوع من خلال تأهيل المعلم أولاً، ومن ثم تطوير المناهج التعليمية وتوجيه النشء نحو قبول الاختلاف والوقاية من العنف وغرس ثقافة التسامح والسلام، كما حرصت الوزارة على تضمين هذه المفاهيم من خلال مواجهة الآثار السلبية للاعتداءات الإرهابية التي تعرضت إليها مؤسسات المملكة التعليمية آنذاك، وخاصة من خلال استحداث مشروع المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان.

إن تجربة المصالحة الوطنية في مملكة البحرين لم تقتصر على الجهود الرسمية، بل كان لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ مهماً في هذا المجال، فقد لوحظ ازدياد إقبال الأفراد نحو تأسيس مجموعة من المؤسسات الأهلية التي تُعنى بتعزيز المواطنة والتلاحم عن طريق الحوار الهادف، وتشجيع البحوث المقدمة في المواضيع ذات العلاقة بالمصالحة والوساطة والحوار، ونشر مبدأ السلم الاجتماعي بين الأهالي، حيث تم تأسيس حوالي 17 مؤسسة أهلية خلال الفترة من 2011 حتى 2018م.

كما أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني حملة المصالحة الوطنية "وِحدة وَحدة" للمصالحة الوطنية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح وقبول الآخر، حيث شكل هذا المشروع نموذجاً للتشبيك بين الجهات الحكومية والخاصة والأهلية، حيث رعت الوزارة هذه الحملة، ومولتها البنوك والشركات مادياً، وقامت الجمعيات الأهلية بتنفيذها على أرض الواقع من خلال فعاليات ومعارض وبرامج متنوعة.

ختاماً فإن نجاح المصالحة الوطنية يكمن في الإرادة الحقيقية لجميع الأطراف من خلال السياسة التي يتم انتهاجها والآليات والاستراتيجيات التي تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد.

ولقد طبقت مملكة البحرين هذه الجوانب، حيث اهتمت أولاً بالحماية التشريعية من خلال وجود النصوص الدستورية والقانونية في مختلف المجالات، والتي تؤكد على مبادئ التسامح والتعايش واحترام حرية الرأي والتعبير وقبول الآخر، إضافةً إلى قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بأدوارهم بأكمل وجه، على أن يكمل القطاع الخاص والأهلي ذلك ببرامج توعوية ثقافية تصل إلى الجميع وبأساليب متنوعة.

وحتى تعم الفائدة للجميع، فإن أبرز التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الورقة للاستفادة من تجربة مملكة البحرين تكمن فيما يلي:

* الجرأة والإرادة الصادقة لدى القيادة السياسية في تقصي الحقائق ودراسة كافة الجوانب الإيجابية والسلبية عبر جهات مستقلة، تمهيداً للعمل على تعزيز ما يعد إيجابياً، وتجنب السلبية منها.
* سن التشريعات اللازمة لاحترام مبادئ حقوق الإنسان.
* تشجيع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في مجال المصالحة الوطنية والحوار ونشر هذه الثقافة في المجتمعات.
* إبراز تجربة المصالحة الوطنية والحوار في مختلف وسائل الإعلام والمؤتمرات ذات العلاقة، والاعتزاز بما تم تحقيقه من منجزات بهذا الخصوص.
* إشراك جميع السلطات والمؤسسات الرسمية والخاصة والأهلية، باعتبار أن موضوع المصالحة الوطنية لا يقتصر على جهة واحدة فقط.
* دراسة المناهج التربوية وإدراج قيم التسامح والتعايش ونبذ العنف والطائفية والعنصرية.
* وضع آلية تضمن محاسبة المخطئ وتعويض المتضرر.